

قضية اليوم

القاضي عقيقي يصحّ خطأه... بخطيئة: جميع المتظاهرين إرهابيون!

أدّعه مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي على 35 مدعاه عليه من متظاهري طرابلس بموجب مادتين معقّبتين قانوناً (لا يُجمل بهما)

مع مواد أخرى خارجة عن صلاحيته، كتخصير رئيس الجمهورية، واحلهم على قاضي التحقيقات العسكري هاريسيل باسيل. غير أنّ باسيل، وقبّل أنّ ينهي الاستجواب، اكتشف الخطأ، فاحاله على النيابة العامة العسكرية لتصحيحه. لكن الأخيرة اعادته مع ادعاء مشدّد بجرائم الإرهاب وجناية

السرقة، ضد جميع الموقوفين.

القاضي فادي عقيقي صحّ خطاه بخطيئة

رصاصات مرتضيا

المتظاهرون في طرابلس ليسوا إرهابيين، مهما كُيل من اتهامات ضدهم، فإنّها لن تُظهرهم بما ليسوا عليه. ورغم ادعاء مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية على 35 مدعى عليهم بجريمة الإرهاب، وهي

تقرير

«الطاقة» تطلب سلفة خزينة لـ«الكهرباء»: لا أموال لشراء الفيول بعد نهاية أذار

صار الحديث عن المتمة يومياً. مع كل أزمة يحضر شبح المتمة مجدداً. وهذه المرة كان الموضوع مع نقاد الاموال المخصصة لشراء الفيول. الوزير ريمون عجر يسعته منذ اسبوع إلى تأليب التوافق السياسي على اضرار قانون يسهح بإعطاء «كهرباء لبنان» سلفة خزينة مخصصة لشراء المحروقات، حتى اليوم لم تُنجز المهمة، والمؤسسة تشير إلى أنّ سلفة العام الماضي تكفي حتى نهاية أذار. بعد ذلك، لن يكون بالإمكان شراء الفيول إذالم تقر السلفة، لا احد يملك حلاً بديلاً. ولا احد يمكنه ان يتحمّل مسؤولية المتمة. ولذلك فإن المرجّح أنّ الوقت وحده سيسمح بتخطي موانع اضرار السلفة

إيلي الفرزاي

تنتص المادة 13 من مشروع موازنة 2021 على إعطاء مؤسسة كهرباء لبنان سلفة خزينة بقيمة 1500 مليار (حد أقصى) مخصصة لتسديد عجز شراء المحروقات

وتسديد فوائد وأقساط القروض لصالح المؤسسة. لكن المشروع لن يبيصر النور في الموعد الدستوري، أي قبل نهاية 2020، أو قبل نهاية شهر كانون الثاني، في حال لم يكن مجلس النواب قد أنهى مناقشتها. المهلتان تم تخطينهما، وبالرغم من أنّ رئاسة مجلس الوزراء أخلت المشروع، المعدّ من قبل وزارة المالية، إلى الوزراء للاطلاع عليه وإيداء ملاحظاتهم، إلا أنّ أغلب المطلعين على المسار القانوني والسياسي، يستبعد أن يكون المجلس النيابي سفير القانون، لأسباب عديدة، ليس أبرزها تفصيل الختل انتظار الحكومة الجديدة لإعداد موازنة تتلاءم مع برنامجها.

هذا كلام في السياسة لا في الدستور، لكن النتيجة واحدة: لا موازنة عامة في الإفق. وهذا يعني أنّ كهرباء لبنان لن تحصل على سلفة لشراء الفيول قريباً. تلك مشكلة لم يُعالجها قانون الصرف والحيابة على القاعدة الاثني عشرية، الذي أقره المجلس النيابي الشهر الماضي. فالسلف غير مشمولة بالقاعدة الاثني عشرية، وبالتالي لا بد من إقرارها مجدداً. لكن لأن الموازنة في خبر كان، قصد وزير الطاقة ريمون عجر عن النتيجة في 17 شباط الحالي ليبحث الأمر مع الرئيس نبيه بري. الخبر الرسمي يقول إنه تم التباحث في الأوضاع العامة وشؤون متصلة بقطاع الكهرباء وعمل وزارة الطاقة.

تفصيلاً كانت الغاية من الزيارة واحدة: الطلب من رئيس المجلس النيابي الموافقة على تمرير قانون جيزن إعطاء سلفة لمؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 1500 مليار ليرة، لكي تستحم من الاستثمار في شراء الفيول لزوم معامل الإنتاج. لكن الرئيس نبيه بري كان واضحاً ومباشراً في رفض الطلب، مشيراً إلى أنه لا يمكن أن يذهب إلى إقرار

1500 مليار ليرة، فيما البلد في حالة إفلاس، والحكومة لا تزال عاجزة عن حسم مسالة ترشيد الدعم. كذلك الحال عجر إلى رئيس الجمهورية، لبنان بقيمة 1500 مليار ليرة، لكي تستحم من الاستثمار في شراء الفيول لزوم معامل الإنتاج. لكن الرئيس نبيه بري، إذا لم تؤلّف الحكومة، فلن يكون هنالك لا بلد ولا كهرباء. وبالفعل، لم يتأخر عجر

تقرير

عجر لم يعدل «تفاق الفيول» مع المراق

أرسل وزير الطاقة ريمون عجر، أمس، ملاحظاته على مسودة الاتفاق التجاري المرسله من العراق، والتي تتعلق بتزويد لبنان بـ500 ألف طن من الفيول أويل الثقيل. مقابل أدوية وسلع لبنانية. وجاءت ملاحظات عجر طفيفه من دون أي تغيير أو إضافة في فحوى الاتفاق. سوى ما تم التهامه عليه مع الجانب العراقي سابقاً. ويفترض أنّ تسلك المسودة الأخيرة طريق المودة عبر المدير العام للأمم العام اللواء عباس إبراهيم الي بغداد، ليتم بعدها تحديد موعد لقاء بين رئيسي الحكومتين اللبنانية والعراقية. لتوقيع الاتفاق. لكن التوقيع على الاتفاقية هو توقيع أولي يليه عمل وزاري لبناني لتحديد تفاصيل الادوية والسلع والخدمات التي يمكن مبادلتها، سواء زراعياً أم صناعياً أم صحياً أم في مجال البناء. بعدها يصران إلى عرض المسودة على مجلس الوزراء اللبناني لنيل موافقة ثم موافقة العراق. على أن السبيل الأخير يكون بإرسال هذا الاتفاق كمشروع قانون إلى مجلس النواب للتصديق عليه.

(الأخبار)

عقيقي يصحّ خطأه... بخطيئة:

على خلفية قيام أحد الموقوفين بسرقة بؤابة حديدية من السرايا حيث باعها لبايع خرّده. هذا الفعل اعتبرّ جنائية. واللائت أنّ عقيقي لم يُعزّر بين موقوف وآخر، بل شمل الجميع.

الوصى على الماتين الخامسة معطوفة من قانون الإرهاب التي تصل عقوبتها القصوى إلى الإعدام. ليس هذا فحسب، بل أضاف إليها جناية المادة 638 من قانون العقوبات المتعلقة بالسرقة

متساوية وشمولة باوصاف

(مروان بوه حيدر)



الإرهاب والسرقة، مع أنّ واجبه كان يفرض عليه إن كان قد قرر الادعاء على 35 شخصاً أنّ تُحدّد من منهم ارتكب جرم الإرهاب ومن منهم ارتكب جرم السرقة. هكذا بات جميع المتظاهرين الموقوفين متهمين بجرم الإرهاب والسرقة.

في هذا السياق، يقول المحامي مازن حطيط لـ«الأخبار»، وهو أحد المحامين المكلفين من نقابة المحامين في بيروت بالدفاع عن الموقوفين: «هذه المرة الأولى التي نصادف حادثة كهذه منذ العام 2015، تاريخ بدء متابعية هذه الملفات». حطيط الذي يستغرب عدم اطلاع مفوّض الحكومة على القوانين يؤكّد لـ«الأخبار»: «لقد داب مفوّض الحكومة على الادعاء بشكل عشوائي على الموقوفين من دون الرجوع إلى النصوص القانونية المرعية الإجراء»، معتبراً أنّ «ما حصل محاولة لتسيطة أي تحركات مطلية مستقبلاً، بالرغم من أنّ الشاية العامة العسكرية لم تتحرر، مثلاً. بعد حادثة النلكي الأخيرة، التي ذهب ضحيتها قتيل، واستُخدمت فيها قذائف آر بي جي». وأضاف حطيط قائلاً: «جرم جنائية السرقة الذي عاود القاضي عقيقي الادعاء بموجبه يخرج عن صلاحية المحكمة العسكرية»، معتبراً أنّ «من الواضح استئشعار مفوّض الحكومة أنّ قاضي التحقيق كان يتجه لترك الموقوفين، ما دفعه إلى التشدد بالادعاء الجديد، خاصة أنه لم تبرز معطيات جديدة في الملف تجيز له ذلك».

تجدر الإشارة إلى أنّ مواد الادعاء التي أُلغى فيها، إضافة إلى الإرهاب، هي محاولة القتل واضرام النار (المادة 587) وتشكيل عصابات مسلحة (المادة 309-310) ومعاملة قوى الأمن بالشدّة (المادة 381) والمشاركة في تظاهرات شغب (المادة 345-346) وأعمال التخريب (المادة 730-751) وتخصير رئيس الجمهورية (المادة 384).

تجدر الإشارة إلى أنّ مواد الادعاء التي أُلغى فيها، إضافة إلى الإرهاب، هي محاولة القتل واضرام النار (المادة 587) وتشكيل عصابات مسلحة (المادة 309-310) ومعاملة قوى الأمن بالشدّة (المادة 381) والمشاركة في تظاهرات شغب (المادة 345-346) وأعمال التخريب (المادة 730-751) وتخصير رئيس الجمهورية (المادة 384).

تجدر الإشارة إلى أنّ مواد الادعاء التي أُلغى فيها، إضافة إلى الإرهاب، هي محاولة القتل واضرام النار (المادة 587) وتشكيل عصابات مسلحة (المادة 309-310) ومعاملة قوى الأمن بالشدّة (المادة 381) والمشاركة في تظاهرات شغب (المادة 345-346) وأعمال التخريب (المادة 730-751) وتخصير رئيس الجمهورية (المادة 384).

تجدر الإشارة إلى أنّ مواد الادعاء التي أُلغى فيها، إضافة إلى الإرهاب، هي محاولة القتل واضرام النار (المادة 587) وتشكيل عصابات مسلحة (المادة 309-310) ومعاملة قوى الأمن بالشدّة (المادة 381) والمشاركة في تظاهرات شغب (المادة 345-346) وأعمال التخريب (المادة 730-751) وتخصير رئيس الجمهورية (المادة 384).

تجدر الإشارة إلى أنّ مواد الادعاء التي أُلغى فيها، إضافة إلى الإرهاب، هي محاولة القتل واضرام النار (المادة 587) وتشكيل عصابات مسلحة (المادة 309-310) ومعاملة قوى الأمن بالشدّة (المادة 381) والمشاركة في تظاهرات شغب (المادة 345-346) وأعمال التخريب (المادة 730-751) وتخصير رئيس الجمهورية (المادة 384).

قضية

تجّار اللحوم: احتكار بمباركة «رسمية»!



(رشيف)

التفادي تكرار هذا التأخير تفادياً لأي ضرر معنوي ومادي قد يصيبها خاصة في علاقاتها مع الموردين في الخارج وحفاظاً على سمعتها وشهرتها التجارية». إثر ذلك، اعادت الوزارة الكتاب مع التأكيد على ما يقوله أصحاب الشركة، مشيرة إلى أنّ الشركة «لم تستحصل بعد على موافقة الوزارة على طلبها المسجل لدينا رقم 2501/2021 بتاريخ 5 شباط الجاري». ولأنها لم تمنح الموافقة

التفادي تكرار هذا التأخير تفادياً لأي ضرر معنوي ومادي قد يصيبها خاصة في علاقاتها مع الموردين في الخارج وحفاظاً على سمعتها وشهرتها التجارية». إثر ذلك، اعادت الوزارة الكتاب مع التأكيد على ما يقوله أصحاب الشركة، مشيرة إلى أنّ الشركة «لم تستحصل بعد على موافقة الوزارة على طلبها المسجل لدينا رقم 2501/2021 بتاريخ 5 شباط الجاري». ولأنها لم تمنح الموافقة

التفادي تكرار هذا التأخير تفادياً لأي ضرر معنوي ومادي قد يصيبها خاصة في علاقاتها مع الموردين في الخارج وحفاظاً على سمعتها وشهرتها التجارية». إثر ذلك، اعادت الوزارة الكتاب مع التأكيد على ما يقوله أصحاب الشركة، مشيرة إلى أنّ الشركة «لم تستحصل بعد على موافقة الوزارة على طلبها المسجل لدينا رقم 2501/2021 بتاريخ 5 شباط الجاري». ولأنها لم تمنح الموافقة

التفادي تكرار هذا التأخير تفادياً لأي ضرر معنوي ومادي قد يصيبها خاصة في علاقاتها مع الموردين في الخارج وحفاظاً على سمعتها وشهرتها التجارية». إثر ذلك، اعادت الوزارة الكتاب مع التأكيد على ما يقوله أصحاب الشركة، مشيرة إلى أنّ الشركة «لم تستحصل بعد على موافقة الوزارة على طلبها المسجل لدينا رقم 2501/2021 بتاريخ 5 شباط الجاري». ولأنها لم تمنح الموافقة

التفادي تكرار هذا التأخير تفادياً لأي ضرر معنوي ومادي قد يصيبها خاصة في علاقاتها مع الموردين في الخارج وحفاظاً على سمعتها وشهرتها التجارية». إثر ذلك، اعادت الوزارة الكتاب مع التأكيد على ما يقوله أصحاب الشركة، مشيرة إلى أنّ الشركة «لم تستحصل بعد على موافقة الوزارة على طلبها المسجل لدينا رقم 2501/2021 بتاريخ 5 شباط الجاري». ولأنها لم تمنح الموافقة

بعد، وجدت الوزارة انه لا يحق لها «إلزام التاجر ببيع البضاعة المطلوب دعمها إلا بعد أن تستحصل على موافقة الوزارة وبعد التأكد من قيام المصرف المركزي بصرف المبلغ المطلوب بمعاملات الدعم». بكتابها هذا، اרתات وزارة الاقتصاد «شريعة احتكار تاجر كبير»، على ما يقول أحد المطلعين على القضية. فعلت الوزارة ذلك، وهي على دراية تامة بأن ما يحتكره هذا الأخير اشتراه بأموال الدعم التي ترفض عليه بيعها في السوق بالسعر المدعوم، لا احتكارها لجني أرباح من «كيس» الدعم. كما اרתات أنّ يتحكم أصحاب الكارتيلات بلقمة عيش الناس، وهو ما فعله هؤلاء بحرمان السوق من المواشي ما انعكس ارتفاعا في أسعار اللحوم في السوق، علماً بأن أمراً كهذا يعرض فاعله للعقاب بسبب مخالفته قانون حماية المستهلك وارتكابه جرم الاحتكار.

وليس بعيداً عن المضمون الذي شرعن فيه نعمه احتكار المواد المدعومة، السؤال هنا: ما الذي يدفع وزارة الاقتصاد إلى الاحتفاظ بمعاملة تحتاج إلى توقيع لمدة 16 يوماً؟ وهل هذه «الإقامة» تأتي تحت عنوان الإهمال أم ثمة عناوين أخرى... مع الإشارة إلى أنّ «وزارة الاقتصاد كانت قد وافقت على شحنة في المعاملة نفسها للشركة نفسها بقيمة مليوني يورو». فما الذي قد يُقال هنا؟

تأجل بسبب أن يقال هو أنّ «هذا التصرف خاطئ»، بحسب أمين سر نقابة القصابين ومستوردي المواشي الحية، ماجد عيد، مستغرباً أنّ يكون السوق في أزمة فيما «البقر في المزارع». ولئن كان هؤلاء يعتبرون أنّ ما فعله الوزير «هو حمايتنا كي لا نخسر أموالنا»، ولكن الطريقة التي تصرف بها التجار «مرفوضة» بالنسبة إلى عيد، «مش إذا فيه ملفين عالقين بمصرف لبنان ممنوع عن التسليم، بالوقت اللي عم تحقق فيه ملايين الدولارات من الدعم».

تأجل بسبب أن يقال هو أنّ «هذا التصرف خاطئ»، بحسب أمين سر نقابة القصابين ومستوردي المواشي الحية، ماجد عيد، مستغرباً أنّ يكون السوق في أزمة فيما «البقر في المزارع». ولئن كان هؤلاء يعتبرون أنّ ما فعله الوزير «هو حمايتنا كي لا نخسر أموالنا»، ولكن الطريقة التي تصرف بها التجار «مرفوضة» بالنسبة إلى عيد، «مش إذا فيه ملفين عالقين بمصرف لبنان ممنوع عن التسليم، بالوقت اللي عم تحقق فيه ملايين الدولارات من الدعم».

تأجل بسبب أن يقال هو أنّ «هذا التصرف خاطئ»، بحسب أمين سر نقابة القصابين ومستوردي المواشي الحية، ماجد عيد، مستغرباً أنّ يكون السوق في أزمة فيما «البقر في المزارع». ولئن كان هؤلاء يعتبرون أنّ ما فعله الوزير «هو حمايتنا كي لا نخسر أموالنا»، ولكن الطريقة التي تصرف بها التجار «مرفوضة» بالنسبة إلى عيد، «مش إذا فيه ملفين عالقين بمصرف لبنان ممنوع عن التسليم، بالوقت اللي عم تحقق فيه ملايين الدولارات من الدعم».

تأجل بسبب أن يقال هو أنّ «هذا التصرف خاطئ»، بحسب أمين سر نقابة القصابين ومستوردي المواشي الحية، ماجد عيد، مستغرباً أنّ يكون السوق في أزمة فيما «البقر في المزارع». ولئن كان هؤلاء يعتبرون أنّ ما فعله الوزير «هو حمايتنا كي لا نخسر أموالنا»، ولكن الطريقة التي تصرف بها التجار «مرفوضة» بالنسبة إلى عيد، «مش إذا فيه ملفين عالقين بمصرف لبنان ممنوع عن التسليم، بالوقت اللي عم تحقق فيه ملايين الدولارات من الدعم».

تأجل بسبب أن يقال هو أنّ «هذا التصرف خاطئ»، بحسب أمين سر نقابة القصابين ومستوردي المواشي الحية، ماجد عيد، مستغرباً أنّ يكون السوق في أزمة فيما «البقر في المزارع». ولئن كان هؤلاء يعتبرون أنّ ما فعله الوزير «هو حمايتنا كي لا نخسر أموالنا»، ولكن الطريقة التي تصرف بها التجار «مرفوضة» بالنسبة إلى عيد، «مش إذا فيه ملفين عالقين بمصرف لبنان ممنوع عن التسليم، بالوقت اللي عم تحقق فيه ملايين الدولارات من الدعم».

تأجل بسبب أن يقال هو أنّ «هذا التصرف خاطئ»، بحسب أمين سر نقابة القصابين ومستوردي المواشي الحية، ماجد عيد، مستغرباً أنّ يكون السوق في أزمة فيما «البقر في المزارع». ولئن كان هؤلاء يعتبرون أنّ ما فعله الوزير «هو حمايتنا كي لا نخسر أموالنا»، ولكن الطريقة التي تصرف بها التجار «مرفوضة» بالنسبة إلى عيد، «مش إذا فيه ملفين عالقين بمصرف لبنان ممنوع عن التسليم، بالوقت اللي عم تحقق فيه ملايين الدولارات من الدعم».